الأفراد يشكلون أكبر المتعاملين واستحوذوا على 60.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم

«الشال»: حسابات التداولات النشطة في سوق الكويت ارتفعت بسبب «وربة»

ذكر تقرير الشال ان الشركة الكويتية للمقاصة اصدرت تقريرها «حجم التداول في السوق الرسمي طبقا لجنسية المتداولين»، عن الفترة من 2013/01/01 إلى 2013/10/31، والمنشور على الموقع الإلكتروني لسوق الكويت للأوراق المالية. وأفاد التقرير أن الأفراد لا يزالون أكبر المتعاملين، إذ استحوذوا على 60.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «54.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و57.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «51.7 في المئة للفترة نفسها من عام 2012». وباع المستثمرون الأفراد أسهما بقيمة 6.229 مليارات دينار كويتي، كما اشتروا أسهما بقيمة 5.944 مليارات دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاتهم، الوحيدون، بيعا، نحو 284.857 مليون دينار كويتي.

وأشار استحوذ قطاع المؤسسات والشركات على 18.5 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «21.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و18.1 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «17.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1.914 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 1.865 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، نحو 48.862 مليون دينار كويتي.

وبين ان ثالث المساهمين في سيولة السوق هو قطاع حسابات العملاء «المحافظ»، فقد استحوذ على 18.7 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «19.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و16.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «20 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 1.934 مليار دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 1.748 مليار دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، الأكثر شراء، نحو 185.823 مليون دينار كويتي.

وقال ان آخر المساهمين في السيولة قطاع صناديق الاستثمار، فقد استحوذ على 5.3 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «7.5 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، و4.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «7.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، وقد اشترى هذا القطاع أسهما بقيمة 542.999 مليون دينار كويتي، في حين باع أسهما بقيمة 492.827 مليون دينار كويتي، ليصبح صافي تداولاته، شراء، نحو 50.172 مليون دينار كويتي.

ومن خصائص سوق الكويت للأوراق المالية استمرار كونها بورصة محلية، فقد كان المستثمرون الكويتيون أكبر المتعاملين فيها وزادوا حصتهم، إذ باعوا أسهما بقيمة 9.501 مليارات دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 91.9 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «90.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، في حين اشتروا أسهما بقيمة 9.457 مليارات دينار كويتي، مستحوذين، بذلك، على 91.5 في المئة ، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، «90.4 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الأكثر بيعا، نحو 44.627 مليون دينار كويتي.

وأوضح بلغت نسبة حصة المستثمرين الآخرين، من إجمالي قيمة الأسهم المشتراة، نحو 6.5 في المئة ، «6.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، أي ما قيمته 670.641 مليون دينار كويتي، في حين بلغت قيمة أسهمهم المباعة، نحو 600.677 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 5.8 في المئة من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، «6.6 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، ليبلغ صافي تداولاتهم، الوحيدون، شراء، نحو 69.964 مليون دينار كويتي.

وبلغت نسبة حصة المستثمرين من دول مجلس التعاون الخليجي، من إجمالي قيمة الأسهم المباعة، نحو 2.3 في المئة ، «3.2 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، أي ما قيمته 232.656 مليون دينار كويتي، في حين بلغت نسبة أسهمهم المشتراة، نحو 2 في المئة ، «2.8 في المئة للفترة نفسها من عام 2012»، أي ما قيمته 207.319 ملايين دينار كويتي، ليبلغ صافي تداولاتهم، بيعا، نحو 25.337 مليون دينار كويتي.

وبمقارنة خصائص التداول، خلال فترة الأشهر العشرة «يناير ولغاية أكتوبر 2013»، ظل التوزيع النسبي بين الجنسيات، كما هو، تقريبا، مع زيادة في حصة الكويتيين، «91.7 في المئة للكويتيين و6.2 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و2.1 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، «مقارنة بنحو 90.3 في المئة للكويتيين ونحو 6.7 في المئة للمتداولين من الجنسيات الأخرى و3 في المئة للمتداولين من دول مجلس التعاون الخليجي»، أي إن بورصة الكويت ظلت بورصة محلية، بإقبال من جانب مستثمرين، من خارج دول مجلس التعاون الخليجي، يفوق إقبال نظرائهم، من داخل دول المجلس، وغلبة التداول فيها للأفراد وهي خاصية إلى ازدياد، لا للمؤسسات.

وواصل وارتفع عدد حسابات التداول النشطة بما نسبته 583.2 في المئة بتأثير جوهري من ظاهرة بنك وربة، ما بين ديسمبر 2012 وأكتوبر 2013، «مقارنة بارتفاع بلغت نسبته 20.1 في المئة ما بين ديسمبر 2011 وأكتوبر 2012»، وقد بلغ عدد حسابات التداول النشطة في نهاية أكتوبر 2013، نحو 105.790 حسابات، أي ما نسبته 35.5 في المئة من إجمالي الحسابات، مرتفعا عن مستوى نهاية سبتمبر 2013، بنحو 31.3 في المئة ، خلال شهر واحد.

استلام شيكات بنك وربة

قطاع المؤسسات والشركات استحوذ على 18.5 في المئة من «الأسهم المشتراة»

أداء السوق .. أقل نشاطاً

قال «الشال» ان أداء سوق الكويت للأوراق المالية، كان خلال الأسبوع الماضي اقل نشاطا، إذ انخفضت جميع المؤشرات وهي، مؤشر القيمة المتداولة، ومؤشر الكمية المتداولة، وعدد الصفقات المبرمة، وقيمة المؤشر العام، وكانت قراءة مؤشر الشال «مؤشر قيمة» في نهاية تداول يوم الخميس الماضي، قد بلغت نحو 461.9 نقطة وبانخفاض بلغ قدره 6.3 نقطة، أي ما يعادل 1.3 في المئة عن الأسبوع الذي سبقه، بينما ارتفع بنحو 23.7 نقطة، أي ما يعادل 5.4 في المئة عن إقفال نهاية عام 2012.

بعد ما قال وزير المالية ان عام 2021 سيكون حرجاً

لاغارد توقعت بداية عجز الموازنة في عام 2018

قال التقرير ان لاغارد قالت، الأسبوع قبل الفائت في الكويت، إن عجز الموازنات في دول الخليج ومنها الكويت، سوف يبدأ في عام 2018، أي بعد 5 سنوات من الآن، وهو افتراض يعتمد على معدل نمو النفقات العامة التاريخي، من جانب، وعلى توقعاتهم في صندوق النقد الدولي للضعف المحتمل في سوق النفط، والافتراضان قابلان للتغير الواعي أو العشوائي، وللأفضل أو للأسوأ. قبلها ذكر توني بلير خلاصة مماثلة وحدد المدى الزمني لها بـ 8 سنوات، وبينهما ذكرت لجنة الإنقاذ الاقتصادية، التي شكلها الأمير ودعمتها الحكومة، في شهر أغسطس عام 2011، خلاصة مماثلة. وأخيرا، ذكر وزير المالية الكويتي أن عام 2021 سيكون حرجا ماليا، إن استمرت السياسات المالية على ما هي عليه، وقبلها، في مقال له، في شهر نوفمبر من عام 2012، ذكر بأن الكويت على شفا الولوج فيما يسمى بمرض «لعنة الموارد»، وأن الأمر يحتاج تغييرا كاملا للسياسات الاقتصادية، وليس المالية، فقط.

ومضى: وأحد الاستجوابات الثلاثة الجديدة يتحدث عن فشل مشروع التنمية، والواقع أن الاستجوابين الآخرين يتحدثان، بطريقة مختلفة، عن فشل مشروع التنمية، وإن بشكل جزئي، أو حول فشل سياسات الإسكان والتعليم والخدمات الطبية. ما لم يناقش هو أن أي هدف لمشروع تنمية لا يخرج عن ردم الفجوات الهيكلية في الاقتصاد -طغيان القطاع العام، والاعتماد الخطر للمالية العامة على النفط، وانحراف ميزان العمالة المواطنة بشدة نحو القطاع العام وبإنتاجية ضعيفة ومتناقصة، وميزان السكان-، ودعم تحول الكويت مركزا تجاريا وماليا. وتلك كانت الأهداف المقرة لخطة شهر فبراير عام 2010، وتلك خلاصة ما ذكرته «لاغارد» و«بلير» و«لجنة الإنقاذ الاقتصادي» و«وزير المالية الكويتي» والآخرين، كلهم، منذ بدأت الكويت هوايتها في تجميع الدراسات والتقارير وتكديسها.

وختم: يبقى أمر واحد، دونه سيظل التراجع ومعه الإحباط ماضيين، على المستويات، كلها، لازالت الكويت تعتبر المساس به محرما، وهو تشكيل الإدارة الحكومية من أعلى سلطة، أي مجلس الوزراء، إلى المجالس والهيئات واللجان والمراكز القيادية، كلها، ووفقا للجينات وليس للقدرات. لذلك، ما لم تذهب الكويت، بشكل مباشر، إلى تغيير جوهري في نهج تشكيل الإدارة، سوف يستمر الفساد وهدر الموارد لشراء منصب والاستمرار فيه والإفادة منه، وسوف يفشل مشروع التنمية في ردم الفجوات الهيكلية التي ستتسع، وسوف يفقد الاقتصاد تنافسيته للتحول إلى أي مشروع إنتاج خدمي أو سلعي مفيد، ذلك سوف يحدث، بغض النظر عن محتوى مجلس الأمة، حتى لو عينته الحكومة.

لاغارد

ارتفعت بـ 1.6 مليون للفترة نفسها من العام الماضي

بنك الخليج حقق أرباحاً بـ 24.1 مليون دينار

اوضح التقرير ان بنك الخليج اعلن نتائج أعماله، عن الفترة المنتهية في 30 سبتمبر 2013، والتي تشير إلى أن البنك حقق أرباحا، بعد خصم حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي وضريبة دعم العمالة والزكاة، بلغت نحو 24.1 مليون دينار كويتي، مرتفعة بنحو 1.6 مليون دينار كويتي، أو ما نسبته نحو 7.3 في المئة ، مقارنة بنحو 22.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012. وتجدر الإشارة إلى أن السبب الرئيس في ارتفاع صافي الربح، هو انخفاض المخصصات بنحو 12.2 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل نحو 18.1 في المئة ، أو من نحو 67.7 مليون دينار كويتي في سبتمبر عام 2012 إلى نحو 55.4 مليون دينار كويتي في سبتمبر عام 2013، حيث بلغ مخصص خسارة الانخفاض في القيمة، لاستثمارات متاحة للبيع، إلى نحو 480 ألف دينار كويتي، أي بانخفاض بلغ نحو 11.2 مليون دينار كويتي، أي ما يعادل 95.9 في المئة ، مقارنة مع 11.6 مليون دينار كويتي في سبتمبر عام 2012.

وأضاف: ارتفع صافي إيرادات الفوائد خلال الأشهر التسعة المنتهية في 30 سبتمبر 2013 بنحو 2.8 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.2 في المئة ، وصولا إلى 89.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 86.4 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من عام 2012، وذلك بسبب تراجع مصروفات الفوائد بنحو 10.8 ملايين دينار كويتي، وهو تراجع أعلى من تراجع إيرادات الفوائد البالغ نحو 8 ملايين دينار كويتي، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع صافي هامش الفائدة «الفرق بين نسبة الفائدة المحصلة والفائدة المدفوعة» من نحو 2.7 في المئة ، في نهاية سبتمبر 2012، إلى نحو 2.8 في المئة . وبلغت جملة الإيرادات التشغيلية للبنك نحو 158.2 مليون دينار كويتي، بتراجع قارب 20.1 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 11.3 في المئة ، عما كانت عليه في الفترة نفسها من العام الماضي، عندما بلغت نحو 178.3 مليون دينار كويتي. ويعزى ذلك إلى تراجع بند إيرادات الفوائد، بنحو 8 ملايين دينار كويتي، كما أسلفنا سابقا، إلى نحو 123.5 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 131.5 مليون دينار كويتي، للفترة نفسها من العام الفائت. وتراجع، أيضا، بند صافي أرباح التعامل بالعملات الأجنبية والمشتقات بنحو 8.7 ملايين دينار كويتي، إلى نحو 11.4 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 20.1 مليون دينار كويتي، للربع الثالث من عام 2012. وتراجع، أيضا، بند الإيرادات المحققة من بيع استثمارات متاحة للبيع بنحو 3.1 ملايين دينار كويتي، إلى نحو 1.2 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 4.3 ملايين دينار كويتي، للفترة ذاتها من عام 2012.

وأشار تراجعت المصروفات التشغيلية للبنك بنحو 9.6 ملايين دينار كويتي، لتصل إلى نحو 77.6 مليون دينار كويتي، مقابل 87.2 مليون دينار كويتي، في الربع الثالث من عام 2012، إذ تراجعت مصروفات الفوائد بنحو 10.8 ملايين دينار كويتي، إلى نحو 34.3 مليون دينار كويتي، أي بنسبة تراجع بلغت نحو 24 في المئة ، مقارنة بنحو 45.1 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من العام 2012. بينما ارتفعت مصروفات الموظفين بنحو 4.5 ملايين دينار كويتي، أي بنسبة ارتفاع بلغت نحو 18 في المئة لتصل إلى 29.6 مليون دينار كويتي، مقارنة بنحو 25.1 مليون دينار كويتي، في الفترة نفسها من عام 2012. وارتفع هامش صافي ربح البنك من 12.6 في المئة ، خلال الربع الثالث المنتهي في 30 سبتمبر 2012، إلى ما نسبته 15.2 في المئة ، خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وأوضح تظهر البيانات المالية أن إجمالي موجودات البنك قد ارتفع بما قيمته 216.7 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 4.5 في المئة ، ليصل إلى نحو 5063.4 مليون دينار كويتي خلال الأشهر التسعة، المنتهية في 30 سبتمبر 2013، مقابل نحو 4846.7 مليون دينار كويتي، في ديسمبر 2012. بينما ارتفعت الموجودات للبنك بنحو 234.5 مليون دينار كويتي وبنسبة بلغت نحو 4.9 في المئة ، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغت نحو 4828.9 مليون دينار كويتي. وارتفع بند قروض وسلف للعملاء بنسبة 3.7 في المئة ، أي ما قيمته 121.9 مليون دينار كويتي، ليصل إجمالي القروض إلى نحو 3444.4 مليون دينار كويتي «68 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 3322.5 مليون دينار كويتي «68.6 في المئة من إجمالي الموجودات»، في ديسمبر 2012. وارتفع إجمالي القروض بنحو 116.2 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 3.5 في المئة ، مقارنة بالفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغت آنذاك، ما قيمته 3328.1 مليون دينار كويتي «68.9 في المئة من إجمالي الموجودات». وارتفعت الاستثمارات المتاحة للبيع بنسبة 5.5 في المئة ، أي ما قيمته 6.7 ملايين دينار كويتي، لتصل إلى نحو 129 مليون دينار كويتي «2.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقابل 122.4 مليون دينار كويتي «2.5 في المئة من إجمالي الموجودات»، في ديسمبر 2012. كما ارتفعت بما قيمته 4.5 ملايين دينار كويتي، ونسبته 3.6 في المئة ، عند مقارنتها بما كانت عليه في الفترة نفسها من عام 2012، حيث بلغت 124.5 مليون دينار كويتي «2.6 في المئة من إجمالي الموجودات». بينما انخفضت الموجودات الحكومية «سندات وأذونات»، بنحو 34.1 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 4.8 في المئة ، لتبلغ 680.5 مليون دينار كويتي «13.4 في المئة من إجمالي الموجودات»، مقارنة بنحو 714.6 مليون دينار كويتي، في ديسمبر 2012 «14.7 في المئة من إجمالي الموجودات». وتراجعت الموجودات الحكومية بنحو 137.5 مليون دينار كويتي، أي ما نسبته 16.8 في المئة ، عند المقارنة بمستواها بنهاية سبتمبر 2012، عندما بلغت 817.9 مليون دينار كويتي «16.9 في المئة من إجمالي الموجودات».

بنك الخليج

إيرادات الفوائد ارتفعت خلال الأشهر التسعة الأولى بـ 2.8 مليون دينار

شهد قفزة من 75 - 1978

الاستهلاك الأمريكي للنفط بلغ أقصى معدل عند 66.3 في المئة

قال تقرير الشال اننا تناولنا في تقارير سابقة جانبين مهمين من علاقة الولايات المتحدة بالنفط، الجانب الأول اقتصادي متعلق بتطورات الإنتاج والاستيراد الأمريكي للنفط، والثاني استراتيجي متعلق بالأبعاد السياسية المترتبة على انخفاض اعتماد الولايات المتحدة على النفط من منطقة الخليج، وسنحاول هنا تقديم خلفية تاريخية عن استهلاك الولايات المتحدة للنفط، ومدى اعتمادها على استيراده وتغير مصادر الاستيراد.

وأشار – والرسم، يلخص هذه المؤشرات، حيث يوضح مستويات الاستهلاك والاستيراد منذ عام 1973، وهو تاريخ توفر بيانات دقيقة ومتسقة حول الموضوع، إذ يتضح أن الاستهلاك الأميركي للنفط شهد قفزة، في الفترة 1975–1978، عندما بلغ نحو 18.8 مليون برميل، يوميا، عام 1978، وهي الفترة نفسها التي شهدت ارتفاعاً في استيراد النفط، ليبلغ نحو 8.8 ملايين برميل، يوميا، تمثل نحو 47.8 في المئة من الاستهلاك الأمريكي، وضمنه ارتفع الاستيراد من منطقة الخليج «مجلس التعاون وإيران والعراق» ليبلغ نحو 2.4 مليون برميل، يوميا، عام 1977، ويمثل نحو 13.3 في المئة من الاستهلاك الأمريكي، في إشارة لارتفاع اعتماد الولايات المتحدة على نفط المنطقة. إلا أن هذه الفترة انتهت بانخفاض في الاستهلاك، متبوع بانخفاض في الاستيراد، ليبلغ أدنى معدل استهلاك عند نحو 15.2 مليون برميل، يوميا، عام 1983، وبعدها بعامين شهد الاستيراد النفطي الأميركي أدنى معدل له عند نحو 5.1 ملايين برميل، يوميا، فقط، ونسبة للاستهلاك انخفض المعدل لنحو الثلث، وشهد عام 1985، أيضا، أدنى معدل استيراد من منطقة الخليج عند نحو 300 ألف برميل، يوميا، فقط، تمثل نحو 2 في المئة ، فقط، من الاستهلاك الأمريكي، أي إن النصف الأول من الثمانينات مثل فترة انخفاض الاعتماد الأمريكي على المنطقة كمصدر لاستيراد النفط. هذا التغير في نمط الاستهلاك، من ناحيتي الكم ومصادر الاستيراد، جاء ردا استراتيجيا سياسيا على قرار منع تصدير النفط إلى الغرب، إبان حرب أكتوبر 1973 ثم الثورة الإيرانية واحتلال سفارة الولايات المتحدة الأمريكية في طهران في عام 1979، وبسبب منطقي لارتفاع أسعار برميل النفط من 3 دولارات أمريكية إلى نحو 12 دولارا أمريكيا، بسبب الحدث الأول، وإلى نحو 40 دولارا أمريكيا، بسبب الحدث الثاني.

وبين الشال إلا أن الاستهلاك النفطي الأمريكي ومعه استيراد النفط، بشكل عام، وضمنه الاستيراد من منطقة الخليج، زادا بعد ذلك، ليبلغ الاستيراد أعلى مستوى له عند نحو 13.7 مليون برميل، يوميا، عامي 2005 و2006، وكنسبة من الاستهلاك الأمريكي بلغ المعدل أقصاه عند نحو 66.3 في المئة ، أي إن الولايات المتحدة، في ذروة الفقاعة العقارية الأمريكية، كانت تعتمد على الاستيراد لتغطية نحو ثلثي استهلاكها النفطي، أما منطقة الخليج، فمنذ عام 1989، بعد انتهاء الحرب العراقية الإيرانية وحتى عام 2012، تراوح معدل صادرات المنطقة النفطية نسبة لاستهلاك الولايات المتحدة عند نحو 11 في المئة ، كان أعلاه عام 2001 عند نحو 14.4 في المئة «2.8 مليون برميل يوميا»، ورغم ذلك تلفت النظر إلى الفجوة المهمة بين معدل الاستيراد النفطي، ككل، ومعدل الاستيراد من منطقة الخليج في الفترة 1986–2006، والتي تعني أن الولايات المتحدة وجدت، تدريجيا، ولنحو 20 عاما مصادر بديلة لمنطقة الخليج لاستيراد النفط لتغطية استهلاكها المرتفع. وقد تكون لهذه الفجوة دلالة هي انخفاض الاعتماد الاستراتيجي الأمريكي على منطقة الخليج، كمصدر حالي للنفط، مع الانتباه إلى موضوع آخر هو استمرار أهمية المنطقة كمستودع كبير للاحتياطات النفطية، وهو الموضوع الذي لا نتناوله هنا.

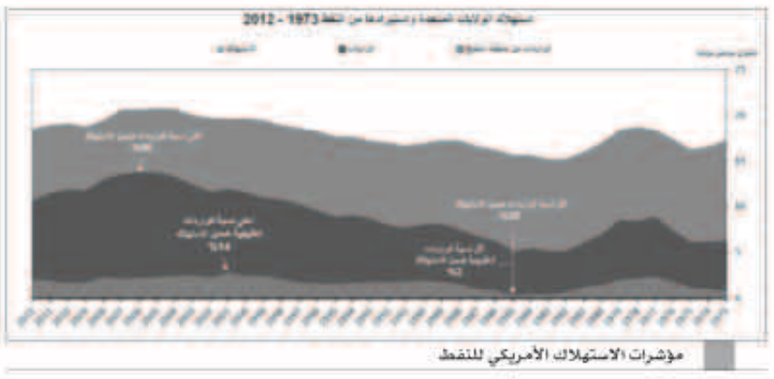
مؤشرات الاستهلاك الأمريكي للنفط